الأمم المتحدة

E/2010/NGO/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 May 2010
Arabic
Original: French

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيو – ٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٠

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

منتدى التعاون في مجال التنمية

إعلان مقدّم من اللجنة الفرنسية لأفريقيا الجنوبية، المنظمة غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

تلقى الأمين العام الإعلان الوارد ادناه، ويجري توزيع نصّه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من القرار ١٩٩٦/٣١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

* E/2010/100.

140510 120510 10-32772X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

إعلان

تطوير الخدمات المنفعة العامة في مجالات التعليم والسكن والصحة في أوقات الأزمات

تؤثر الأزمة العالمية بشكل أشد على الأشخاص الذين في حالة غير مستقرة، ويمكن أن تقلّص المساعدات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها الدول لهم. ويلعب المجتمع المدني دوراً هاماً في أوقات الأزمات للإبقاء على أهداف التنمية العادلة.

ويجدر التذكير بأن مكانة المجتمع المدني قد اعترفت بها الامم المتحدة وساندتها منذ إنشائها في عام ١٩٤٥. وهي تشكل أحد معطيات التقدم الاجتماعي الأساسية.

ويضطلع المجتمع المدني بمهامه على مستويين. فهو من جهة يتدخل لدى الدول لتذكيرها بالتزاماتها الناشئة عن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، نحو السكان الذين في حالة غير مستقرة، وبالأخص لناحية التعليم والسكن والعناية الصحية.

ومن جهة ثانية، تقدم منظمات المجتمع المدني مساعدة مباشرة للسكان المستضعفين تكون متممة للعمل الذي تقوم به الدول.

وتفيد الجمعيات (التي لا تستهدف الربح) بالدرجة الأولى في تحفيز الدول على القيام بالمهمات المتوجبة عليها. وبالفعل أنه لأمر اساسي أن تستمر الخدمات العامة للدول في أوقات الأزمات في المساهمة في عمل النظم التربوية وفي حسن سير آليات الحماية في مجال الصحة والسكن من أجل ضمان حماية الأشخاص الأشد فقرا. وقد أقر الاتحاد الأوروبي بدور الخدمات العامة أو ذات النفع العام. ولا مناص من توفر الخدمات العامة ذات النفع العام من أجل الإبقاء على تنمية متوازنة، ولا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية.

ويقتضي دور المجتمع المدني بالسهر على وجود هيكليات النفع العام لكي يتمكن كل شخص من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

وبالدرجة الثانية، تتدخل الهيئات المكونة للمجتمع المدني، بقدر ما تتوفر لديها من إمكانيات، من أجل التلبية المباشرة للحاجات الحيوية للسكان الذين في حالة غير مستقرة عندما تكون إحدى الدول عاجزة لوحدها عن مواجهة أوضاع بالغة الصعوبة.

ومن الواضح أن هناك تكامل مفيد بين الدول وأعضاء المجتمع المدني في عملية التنمية المستدامة.

وبهذا الصدد، تبيّن جنوب أفريقيا أن المنظمات غير الحكومية تعمل بفعالية، جنبا إلى جنب مع مبادرات الدولة، نحو تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية، لكي يتمكن كل إنسان من الحصول على وجه الخصوص على تدريب كاف، وسكن لائق، وعناية صحية ملائمة، وبالأخص فيما يتعلق بمرض فقدان المناعة البشرية/الإيدز.

وتجدر الإشارة في الختام إلى أولوية الاستثمارات الواجب توظيفها لمصلحة خدمات النفع العام في ميدان التعليم، والسكن، والصحة، من أجل مكافحة آثار الازمة الاقتصادية.

ويعزز المجتمع المدني بطبيعته مثل هذه الخطوات.